الأمم المتحدة

A/C.3/70/4

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثالثة
البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيّه مذكرة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية اتحاد ميانمار (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تن
الممثل الدائم

261015 231015 15-18146 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ميانمار

أولاً - مقدمة

١ - لقد تحقق التحول إلى الديمقراطية في ميانمار بطريقة سلمية في وقت تشهد فيه حالات كثيرة أخرى من هذا التحول نوعاً من الاضطراب. وتمضي ميانمار قدما في طريقها إلى التحول إلى الديمقراطية. وقد تخطت إصلاحاتها بعيدة المدى العديد من المعايير الهامة في فترة وجيزة، بوسائل منها تعزيز القيم الديمقراطية، وتحقيق قدر أكبر من حرية التجمع والاشتراك في الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام والمصالحة الوطنية وعملية السلام. وتم إجراء تغييرات إيجابية جذرية في الميدانين السياسي والاقتصادي ورفع درجة علاقاتها الدولية إلى مستوى أعلى. وعلى الرغم من بعض التحديات المعقدة المتبقية، لا جدال أنه تم قطع أشواط إضافية كبيرة في مجالي إرساء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

٢ - وقد وصلت ميانمار الآن إلى مرحلة حرجة في عملية تحولها الديمقراطي، حيث تستعد بعزيمة قوية لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وشفافة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على النحو المقرر. وعشية الانتخابات، قطعت الجهود التي بذلتها الحكومة لإحلال السلام شوطاً كبيراً آخر من خلال التوقيع، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبوجود مراقبين دوليين، على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني مع ثماني جماعات مسلحة عرقية كبرى. وسوف يؤدي ذلك إلى شروع البلد في مسار جديد في اتجاه حوار سياسي لإنهاء النزاع المستمر منذ ستة عقود طويلة.

٣ - وتنصب أنظار العالم الآن على ميانمار. وهذه المذكرة تُعزز فهم جهود ميانمار الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والتصدي لتلك التحديات المتبقية، وتُلقي مزيداً من الضوء عليها.

ثانياً - حالة حقوق الانسان في ميانمار

٤ - أدى التحول إلى الديمقراطية الذي جرى خلال السنوات الماضية بالفعل إلى تحقيق تحسينات كبيرة في مجال حقوق الإنسان لشعب ميانمار، وهو ينطوي على إمكانية تحقيق المزيد في هذا المجال. وقد أجرت الحكومة، كجزء من إصلاحاتها الديمقراطية، مراجعة شاملة للقوانين الحالية أدت إلى سن البرلمان قوانين جديدة تضمن حقوق الإنسان والحريات السياسية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، واتخاذ خطوات جريئة لمنح قدر أكبر من

الحرية لوسائل الإعلام. وانضمت الحكومة أيضا إلى عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - الإطار القانوني وسنّ تشريعات جديدة توسِّع نطاق الحريات والحقوق

٥ - ناقش البرلمان في ميانمار على مر السنين مجموعة متنوعة من القضايا فيما يتعلق بتعزيز الإطار القانوني والدستوري في البلد. ويضمن دستور دولة ميانمار لجميع المواطنين الحقوق الأساسية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العقيدة، أو المنصب الرسمي، أو الوضع القانوني أو الثروة. وميانمار، بوصفها مجتمعاً تعددياً ذا قيم تقليدية، لديها تاريخ طويل من التعايش السلمي بين مختلف الطوائف، وتمتنع عن الممارسات التمييزية على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس.

٦ - ومنذ شرعت ميانمار في عملية تحولها إلى الديمقراطية في عام ٢٠١١، تواصَل تعزيزُ الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب ميانمار من خلال سنّ أو تعديل قوانين مختلفة. فمنذ عام ٢٠١١ إلى الوقت الحاضر، تم سنّ أو تعديل ١٨٥ قانوناً. وهي تشمل القوانين الجديدة التالية التي تساهم إلى حد كبير في تمتع شعب ميانمار بمزيد من الحريات الأساسية وحقوق الإنسان:

(أ) قانون تنظيم العمل، ٢٠١١؛

(ب) قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية، ٢٠١١؛

(ج) قانون تسوية منازعات العمل، ٢٠١٢؛

(د) قانون الضمان الاجتماعي، ٢٠١٢؛

(هـ) قانون الحد الأدنى للأجور، ٢٠١٣؛

(و) قانون المعاقبة على انتهاك حرمة المحاكم؛

(ز) القانون المعدِّل لقانون مكافحة الفساد، ٢٠١٣؛

(ح) قانون تعزيز حقوق المزارعين وحمايتها، ٢٠١٣؛

(ط) قانون النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ٢٠١٤؛

(ي) قانون وسائل الإعلام، ٢٠١٤؛

(ك) قانون الطباعة والنشر، ٢٠١٤؛

(ل) قانون المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، ٢٠١٤؛

(م) قانون تطبيق الأوامر القضائية، ٢٠١٤؛

(س) قانون إبطال قانون الجَلْد لعام ١٩٠٩، ٢٠١٤؛

(ع) قانون تسجيل المنظمات، ٢٠١٤؛

(ف) قانون البثّ الإذاعي، ٢٠١٥؛

(ص) قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٥؛

(ق) قانون حماية حقوق الأعراق الوطنية، ٢٠١٥.

رابعاً - التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

٧ - تتمثل إحدى أولويات الحكومة من جهة رفع مكانتها الدولية في مراجعة حالة مشاركتها في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أدّت تلك المراجعة إلى انضمام ميانمار إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ووقّعت ميانمار أيضاً على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

خامساً - المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار

٨ - من التطورات المؤسسية الهامة التي حدثت في مجال تعزيز حقوق الإنسان إنشاءُ المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وذلك بعد ستة أشهر من تولي الرئيس يو ثين سين منصبه. وتعتبر هذه المفوضية الخامسة من نوعها في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). ومن أجل تمكين المفوضية من العمل على أساس قانوني وامتثالا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، صدر في آذار/مارس ٢٠١٤ القانون المتعلق بالمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار. وبناء على ذلك، أعيد تشكيل المفوضية بحيث صارت تضم في عضويتها أحد عشر عضواً، وتتمثل وظيفتها الرئيسية في تلقي الشكاوى من الجمهور ومعالجتها. وفي عام ٢٠١٤ لوحده، قامت المفوضية بست زيارات تحقيق ميدانية وعرضت نتائجها وتوصياتها على رئيس الجمهورية.

وهي تُصدر أيضاً بين الحين والآخر بيانات وتقارير عامة. وقد قدمت المفوضية إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، طلباً لاعتمادها.

سادساً - حرية التعبير

٩ - حرية التعبير والإعلام هي أحد المجالات الأكثر وضوحا في سياق الإصلاح السياسي في ميانمار. فمنذ آب/أغسطس ٢٠١٢، تم إعفاء جميع المنشورات من الرقابة قبل النشر. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، تزايد بكثرة عدد الصحف اليومية الخاصة. وتوجد حالياً في البلد أربع عشرة صحيفة يومية خاصة. وفتحت تسع عشرة وكالة من وكالات الأنباء الأجنبية في المجموع مكاتب لها في ميانمار.

١٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، صدر قانون وسائل الإعلام وهو يتيح لها إمكانية إجراء تحقيقات صحفية تُقدِّم للمواطنين ما يحتاجونه من وقائع ومعلومات وتُبين آراء الناس وأفكارهم. ويكفل القانون للصحفيين الحماية من الاعتقال التعسفي.

١١ - وفي ميانمار، لا تفرض أي قيود على استخدام الإنترنت. ويتزايد حالياً في ميانمار عدد الأشخاص الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي. وتتنامى فيها حرية الناس في مناقشة السياسات العامة والتباحث بشأنها بصراحة، وهذا مؤشر من أهم المؤشرات الدالة على وجود مجتمع ديمقراطي حديث، حيث يُعبر المواطنون فيه عن آرائهم بحرية من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

١٢ - ويقوم مجلس الصحافة المؤقت بدور الوساطة. وقد أُحيلت بعض الحالات إلى المحاكم بسبب عدم تعاون بعض المنظمات الإعلامية مع مجلس الصحافة. وهناك بعض الحالات التي صدرت فيها أحكام بحق بعض الأفراد في عام ٢٠١٤. ولكن لم يكن ذلك بسبب تقاريرهم، وإنما بسبب انتهاكاتهم للقانون مثل التعدي على ممتلكات الغير بالدخول إلى منطقة محظورة. وتتعلق الغالبية العظمى من الحالات المتعلقة بالصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام بخلافات شخصية.

١٣ - وتشمل التحديات التي تواجه وسائل الإعلام اليوم في ميانمار إقامة توازن بين الحقوق والمسؤوليات، إضافة إلى التحلي بالأخلاق والروح المهنية لدى إعداد التقارير الصحفية. وتنفذ الحكومة، بالتعاون مع المنظمات الدولية، برامج ودورات تدريبية وحوارات تهدف إلى تعزيز وعي وسائل الإعلام بأخلاقيات المهنة.

سابعاً - حرية التجمع السلمي

١٤ - أدت الموجات الأولى من عملية الإصلاح في ميانمار إلى اعتماد قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، أصبح في استطاعة الناس تنظيم المظاهرات السلمية وممارسة حقوقهم في حرية التجمع السلمي. وتقوم قوة الشرطة في ميانمار بتسهيل مسيرات الاحتجاج والمظاهرات، وذلك لضمان حفظ القانون والنظام والحفاظ على السلام والأمن العام. وقد أجرى الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة أفراد قوة الشرطة لتعزيز قدراتهم وتوعيتهم بالقوانين ذات الصلة وبأساليب مكافحة الشغب.

١٥ - وتظل هناك تحديات من جهة تعزيز وعي الجمهور بمسؤولياته وبتوفير التربية المدنية. ومع ذلك، فان ميانمار متفائلة إزاء إمكانية تحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات، بالنظر لتزايد نضج المجتمع في ممارسة حقوقه يوما بعد يوم.

ثامناً - حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية

١٦ - ميانمار هي مجتمع يضم منظمات قوية من المجتمع المدني. وتكمن خلف صمود مجتمع ميانمار اليوم عقلية راسخة الجذور لدى أفراده قائمة على مساعدة كل واحد منهم الآخرين، وتقاسم العيش معهم وتقديم الرعاية لهم. وقد صنّفت مؤسسة المعونة الخيرية، بحسب مؤشر العطاء العالمي لعام ٢٠١٤، ميانمار في المرتبة الأولى بالنظر لثقافة العطاء القوية السائدة فيها. ويقوم المجتمع المدني في ميانمار تقليديا بدور هام في مساعدة المحتاجين في المجتمع.

١٧ - وإزاء هذه الخلفية، تعترف ميانمار بالدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتشجعه. وقد صدر في عام ٢٠١٤ قانون تسجيل المنظمات الذي يطلب التسجيل الطوعي فقط. ويعمل على صعيد البلد ما يزيد مجموعه عن ٧٥٠ من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى ١٢٠ من المنظمات غير الحكومية الدولية. وهناك تطور هام آخر يساهم في عملية التحول إلى الديمقراطية وهو منح مساحة متزايدة للمجتمع المدني للعمل في ميانمار.

تاسعاً - حرية الدين

١٨ - ميانمار هي بلد متعدد الأعراق والأديان، ولها تاريخ طويل حافل بالديانات المختلفة التي تعيش مع بعضها في وئام. وتنص المادة ٣٤ من دستور الدولة بوضوح على أن ”لكل

مواطن الحق، على قدم المساواة، في حرية الضمير والحق في اعتناق وممارسة الدين بحرية، رهناً بالنظام العام أو الأخلاق أو الصحة أو بالأحكام الأخرى لهذا الدستور''. وتنص المادة ٣٦١ منه على أن ''الاتحاد يعترف بالوضع الخاص للبوذية بوصفها العقيدة التي تؤمن بها الغالبية العظمى من مواطني الاتحاد''. وتنص المادة ٣٦٢ منه على أن ''الاتحاد يعترف أيضا بالمسيحية والإسلام والهندوسية والأنيمية بوصفها ديانات موجودة في الاتحاد في يوم سريان هذا الدستور''.

١٩ - وحرية الدين في ميانمار مكفولة في القانون والممارسة. وعلى الرغم من أن البوذية هي الديانة التي تعتنقها الغالبية العظمى من السكان، فإنها لم تُشرّع قانوناً باعتبارها دين الدولة. ويضمن الدستوران السابقان أيضا الحرية الدينية. وهذا الحق الدستوري يمارس بالفعل ويتجلى في المعابد البوذية، والكنائس المسيحية والمساجد الإسلامية والمعابد الهندوسية التي يمكن رؤيتها جنبا إلى جنب في جميع أنحاء البلد، مما يدل على الانسجام الديني والتسامح السائد في المجتمع. وقد تملّك العجب كل من زار ميانمار بسبب الفرق بين ما سمع عنها من قبل وما رآه فيها، ومضى إلى مدح هذا الانسجام.

٢٠ - وما انتشار المباني الدينية لمختلف الأديان في جميع أنحاء البلد سوى شهادة على الانسجام الديني السائد فيه. وهناك دير واحد لكل ٧٤٠ من البوذيين، وكنيسة واحدة لكل ٤٥٠ من المسيحيين، ومسجد واحد لكل ٦٨٠ من المسلمين، ومعبد واحد لكل ٤٦٠ من الهندوس.

٢١ - ولتعزيز ثقافة قائمة على أساس التعايش السلمي، أُنشئت في ميانمار مجموعة الصداقة بين الأديان. وتنتشر هذه المجموعة على الصعيد الوطني وتضم ممثلين عن جميع الأديان. وتتألف من ١٢٢ منظمة على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات والمناطق والمقاطعات والبلدات. وتعقد هذه المنظمات المشتركة بين الأديان اجتماعات شهرية وتنشر رسائل السلام والوئام بين الجمهور. كما تقوم بزيارات إلى المواقع الدينية وتقدم المساعدة إلى المحتاجين، عند الضرورة. وتؤدي مختلف منظمات المجتمع المدني ووجهاء المجتمعات المحلية والمتطوعون أيضاً دورهم في التقريب بين مختلف المجتمعات المحلية.

عاشرا - تعزيز الفئات الضعيفة وحمايتها

ألف - المسنون

٢٢ - تعتبر الأسرة التي فيها مسنون في ميانمار أسرة ميمونة. ويُحتفل باليوم الدولي لكبار السن في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام على الصعيد الوطني وعلى صعيدي الولايات

والمقاطعات. واعتُمدت خطة العمل المعنية بالمسنين في حزيران/يونيه ٢٠١٤ من أجل تحسين حماية المسنين وتعزيز رفاههم. وتجري حاليا عملية التفاوض لصياغة قانون يتعلق بتحسين رفاه المسنين. واحتفالا بيوم استقلال ميانمار السابع والستين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مُنح ٥٦٩ شخصا تبلغ أعمارهم ١٠٠ عام فأكثر ٠٠٠ ٢٠٠ كيات لكل منهم. ومنذ ذلك الحين، تم تكرار البرنامج لفائدة ما مجموعه ١ ١٧٩ من المسنين الذين تبلغ أعمارهم ١٠٠ عام فأكثر. وسيتواصل توسيع نطاق البرنامج ليقدم المساعدة النقدية إلى المسنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٩٠ و ١٠٠ عام. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان هناك ٨٧٩ ٢٣ من المسنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٩٠ و ١٠٠ عام في ميانمار.

باء - الأشخاص ذوو الإعاقة

٢٣ - يشكل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها أيضا إحدى الأولويات في ميانمار. وانضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وكانت تلك أول معاهدة دولية لحقوق الإنسان تنضم إليها ميانمار بعد تولي الحكومة الحالية مهامها. وسنت ميانمار قانون حق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بعد جولات من المشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري في الوقت الراهن وضع خطة استراتيجية وطنية بشأن تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة لمبادئ عقد آسيا والمحيط الهادئ الثالث للمعوقين (٢٠١٢-٢٠٢٢)، وعلى وجه التحديد استراتيجية إنشيون ''من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ''. ومن أجل التمتع بمزايا الحماية الاجتماعية، أُدرج برنامج رئيسي للأشخاص ذوي الإعاقة في خطة ميانمار الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. ومن أجل توفير النماء المستدام للأطفال ذوي الإعاقة، يجري تنفيذ خطة عمل في إطار سياسة ميانمار للرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة (٢٠١٤). وبغية كفالة المشاركة المتساوية لهذه الفئة مع الآخرين في المجتمع، تعكف ميانمار أيضا على صياغة خطة عمل بشأن تسجيل الإعاقات وتوثيقها.

جيم - حقوق المرأة

٢٤ - منذ بداية حضارة ميانمار قبل ألفي سنة، كانت هناك سجلات تاريخية تثبت حقيقة أن المرأة والرجل في ميانمار يتمتعان بحقوق متساوية. ولقد ظلت التقاليد والعادات، أو مجموعة القواعد والأعراف القديمة (ضمانات) أو القانون العرفي، والمعتقدات والممارسات الدينية في ميانمار تصون المساواة بين المرأة الميانمارية والرجل في مجالات بالغة الأهمية مثل

الزواج والميراث. ويوجد اليوم في ميانمار عدد متزايد من النساء اللائي يشغلن مناصب مهمة بوصفهن وزيرات على صعيد الدولة وعلى الصعيد الإقليمي ونائبات وزراء، وسفيرات، ومن كبار المسؤولين، وبرلمانيات.

٢٥ - ومنذ انضمام ميانمار إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه ١٩٩٧، اتخذت سلسلة من التدابير تمشيا مع الاتفاقية. وأنشئت مؤسسات للإشراف على قضية المرأة. ويجري تنفيذ خطة استراتيجية وطنية مدتها عشر سنوات للنهوض بالمرأة (٢٠١٣-٢٠٢٣).

٢٦ - وقدمت ميانمار التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٥ (CEDAW/C/MMR/4-5). وبلغت عملية صياغة قانون لمكافحة العنف ضد المرأة بالتعاون مع الأمم المتحدة مرحلتها النهائية. ووقعت ميانمار أيضا على إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

دال - حقوق الطفل

٢٧ - انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١. وأحكام الاتفاقية مدرجة في قانون الطفل، في ميانمار الذي سُن في عام ١٩٩٣. وانضمت ميانمار إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبعد مشاورات مستفيضة، وقعت ميانمار على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على هامش المناقشة العامة في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٨ - ويجري حاليا النظر في قانون الطفل بمشاركة واسعة النطاق من منظمات المجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وثمة محادثات جارية بهدف إدراج فصل في القانون من أجل حماية الأطفال في حالة النزاعات المسلحة.

٢٩ - ووقعت ميانمار خطة العمل المشتركة مع الأمم المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ من أجل زيادة التعجيل بالجهود التي تبذلها في مجال منع تجنيد القصّر. وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة بزيارات إلى مراكز التجنيد ومدارس التدريب والقيادات الإقليمية، بما في ذلك ٣٧ زيارة رصد إلى مختلف كتائب التاتماداو (القوات العسكرية). وقامت التاتماداو بتسريح ٦٤٥ مجندا من القُصَّر. وخضع ما مجموعه ٥٦ ضابطا

و ٢٨٣ فردا من الرتب الأخرى للمساءلة عن تجنيد القُصَّر. والتاتماداو هي جيش محترف والتجنيد فيها طوعي.

٣٠ - وبدعوة من الحكومة، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ليلى زروقي، بزيارة ميانمار في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وكانت تلك الزيارة مفيدة في سد الفجوات، مما يفضي إلى تحقيق مساعي القضاء على تجنيد القُصَّر التي تبذلها الحكومة بالاشتراك مع فريق العمل القطري التابع للأمم المتحدة. وفي ضوء هذه التطورات، من المأمول أن يُشطب اسم التاتماداو (كيي) في المستقبل القريب.

٣١ - وينبغي أن يتمتع كل طفل بصحة جيدة بدنيا وعقليا واجتماعيا ونفسيا. وتحقيقا لهذه الغاية، ظلت خدمات الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة تقدم في ميانمار منذ عام ١٩٥٣. وسنت ميانمار القانون المتعلق بالرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في شباط/فبراير ٢٠١٤. وأنشئ المركز الرئيسي لموارد الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في يانغون في عام ٢٠١١. واعتمدت ميانمار السياسة المتعددة القطاعات في عام ٢٠١٤ بالنسبة للنماء المتكامل للأطفال دون سن الثامنة. وقد انخفضت وفيات الرضع ومعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار النصف في ميانمار.

٣٢ - وأطلقت الحملة الوطنية للالتحاق بالمدارس في عام ١٩٩٩. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة التحاق الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وحُدد الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو باعتباره أسبوع الالتحاق بالمدارس، حيث يتعاون في هذا الأسبوع العاملون في مجال التعليم، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وفاعلو الخير من أوساط التعليم والأعمال والمجتمعات المحلية، من أجل ضمان التحاق جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة بالمدارس.

هاء - حقوق العمال

٣٣ - استفاد من الإصلاحات الواسعة النطاق في ميانمار مئات الآلاف من عمال ميانمار في الداخل والخارج. وبعد وقت قصير من تولي الحكومة الحالية مهامها، صيغ قانون تنظيم العمل وسُن في عام ٢٠١١، مما أفضى إلى إنشاء ١ ٨٠٠ من منظمات العمال وأرباب العمل الأساسية، و ٧ اتحادات عمال، واتحاد واحد لأرباب العمل.

٣٤ - وسُن قانون تسوية منازعات العمل في عام ٢٠١٢. وبناء على ذلك، شُكلت ٣٢٥ هيئة توفيق للبلدات، و ١٥ هيئة تحكيم للأقاليم/الولايات، ومجلس تحكيم. وتألفت

الهيئات من ممثلين عن الحكومة والعمال وأرباب العمل. وحتى تاريخه، قامت هيئات التحكيم للأقاليم والولايات بتسوية ٢٧١ نزاع عمل، وقام مجلس التحكيم بتسوية ١٤٣ قضية.

٣٥ - وفي إطار التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على السخرة بحلول عام ٢٠١٥، نُفذت الاستراتيجية المشتركة بنجاح بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

٣٦ - وسُن قانون الحد الأدنى للأجور في عام ٢٠١٣. وتوصلت المشاورات الثلاثية بين العمال وأرباب العمل والحكومة إلى اتفاق بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور بمقدار ٦٠٠ ٣ كيات، في عام ٢٠١٥. ومن أجل تحسين تعزيز حقوق العمال وحمايتها، سُن أيضا قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٢، وقانون التوظيف وتطوير المهارات لعام ٢٠١٢، والقانون المعدِّل لقانون العطل الرسمية والإجازات الصادر في عام ١٩٥١. وفي الوقت الراهن، تجري صياغة مشروع قانون العمال الأجانب، ومشروع قانون السلامة والصحة المهنيتين.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، صدقت ميانمار على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، والتي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويجري تنفيذ برنامج ميانمار للقضاء على عمل الأطفال بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية.

حادي عشر - التنمية الاقتصادية

٣٨ - ثبت نجاح إصلاح القطاع الاقتصادي. وحافظت ميانمار على متوسط معدل نمو بنسبة ٨ في المائة على مدى أربع سنوات. وكانت قوة الدفع الرئيسية للنمو هي قطاع الخدمات، بسبب توسع ميانمار في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وفي السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، ارتفع الناتج الزراعي، بينما كانت نواتج الصناعات التحويلية والصناعة قوية أيضا. وترمي ميانمار إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا في القريب العاجل. وهو أمر ممكن إذا تمكنت من المحافظة على متوسط معدل النمو السنوي هذا خلال السنوات القادمة. ويوفر إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٣ لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر أرضية صلبة لطموحها المتمثل في الخروج من قائمة أقل البلدان نموا. وأشار صندوق النقد الدولي في تقييم أجراه إلى أن الآفاق الاقتصادية لميانمار لا تزال قوية.

ثاني عشر - الاستعراض الدوري الشامل

٣٩ - ظلت ميانمار، من حيث المبدأ، تعارض دائما القرارات المتعلقة ببلدان معينة في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وترى ميانمار أن هذه القرارات لا يمكن أن تهيئ مناخا مؤاتيا لحوار حقيقي بين البلد المعني والمجتمع الدولي بشأن مسائل حقوق الإنسان.

٤٠ - وتعتقد ميانمار أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الأكثر موثوقية لمعالجة جميع حالات حقوق الإنسان على قدم المساواة. وستقدم ميانمار تقريرها المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل للدورة الثانية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وجرى التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية وكيانات الأمم المتحدة في ميانمار في مراحل مختلفة من عملية صياغة التقرير. وسيذهب وفد رفيع المستوى برئاسة وزير العدل للاتحاد إلى جنيف للتفاعل مع مجلس حقوق الإنسان والكيانات التابعة له بشأن التقرير.

ثالث عشر - الحوارات الثنائية في مجال حقوق الإنسان

٤١ - منذ عام ٢٠١٢، دأبت ميانمار على إجراء حوارات ثنائية بشأن حقوق الإنسان مع اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذه الحوارات هي أفضل مكان لتبادل الآراء ومناقشة التحديات والتعلم من أفضل الممارسات الوطنية بين الشركاء في الحوار.

رابع عشر - التعاون مع الأمم المتحدة

٤٢ - يعد تعاون ميانمار مع الأمم المتحدة نموذجيا. وفي عام ٢٠١٥، قام فيجاي نامبيار، المستشار الخاص للأمين العام، بزيارات مكوكية إلى ميانمار. وقامت يانغي لي، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بزيارة البلد مرتين. وميانمار هي البلد الوحيد في إطار البند ٤ من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان الذي يدعو المقررة الخاصة لزيارة البلد. وقامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، أيضا بزيارة ميانمار في تموز/يوليه ٢٠١٥. وتبين هذه الزيارات وجود إرادة سياسية حقيقية لدى ميانمار للتعاون مع الأمم المتحدة.

٤٣ - وتسمح ميانمار بوجود موظفين من مفوضية حقوق الإنسان في البلد على أساس التفرغ. ويتفاعل هؤلاء الموظفون مع السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور في مختلف الميادين المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتلقى هيئات التشريع ووكالات إنفاذ القانون في ميانمار المدخلات والآراء والمشورة التقنية والدورات التدريبية من

هؤلاء الموظفين وغيرهم من الخبراء الزائرين. وفي إطار البرنامج العالمي للمفوضية، دأبت قوة الشرطة على تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية لرفع الوعي بحقوق الإنسان.

خامس عشر - تطورات أخرى

ألف - توسيع نطاق الحيز السياسي

٤٤ - وُضع أساس متين من أجل عملية سياسية شاملة للجميع. ومُنح العفو في عدة مناسبات بهدف تمكين السجناء السابقين من المشاركة في عملية تنفيذ الإصلاحات وبناء الدولة في ميانمار. وأصبحت القوى السياسية التي كانت متعارضة في السابق تعمل اليوم جنباً إلى جنب من أجل ميانمارٍ سلمية ومزدهرة. ويشارك بعض عناصر هذه القوى السياسية في العملية التشريعية بصفتهم برلمانيين، في حين يؤدي آخرون دورهم كباحثين وفاعلين في المجتمع المدني ومنتمين لقطاع الإعلام، أو كناشطين في مجالي حقوق الإنسان وحقوق العمال.

باء - العملية السلمية

٤٥ - تعتقد ميانمار أنها من دون المصالحة الوطنية وتحقيق السلام، لن تتمكن من إرساء الديمقراطية. وقد نجحت الحكومة في عقد ٣٩ اتفاقاً مع ١٥ جماعة مسلحة في فترة أربع سنوات. ويُعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني عنصراً أساسياً في عملية المصالحة الوطنية. لذلك، عملت الحكومة بلا كلل لعقد اتفاق وحيد لوقف إطلاق النار مع جميع الجماعات المسلحة في البلد.

٤٦ - وأسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة بإخلاص وجد، على الرغم من بعض التحديات المعقّدة، عن التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني بين الحكومة وثماني جماعات مسلحة عرقية كبرى في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وشكّل توقيع هذا الاتفاق معلماً تاريخياً آخر بالنسبة لميانمار. وقد حضر حفل التوقيع على الاتفاق ٢١ شخصية بارزة في ميانمار بالإضافة إلى مراقبين دوليين من بينهم ممثلون خاصون لكل من الهند واليابان والصين وتايلند والاتحاد الأوروبي، والسيد فيجاي نامبيا والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بميانمار.

٤٧ - وبعد تحقيق هذا الإنجاز التاريخي المتمثل في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، سوف تتواصل المناقشات بشأن وضع إطار للحوار السياسي. وقد شرعت الأطراف الموقعة على الاتفاق في العمل على وضع إطار الحوار السياسي. وسعياً لتنفيذ الاتفاق، أُنشئت بعد ذلك لجنة مشتركة للمراقبة ولجنة مشتركة معنية بالحوار بشأن تحقيق السلام في

الاتحاد، وأصبحت تؤدي مهامها. وسوف يتبع وضع إطار الحوار السياسي جلسات للحوار السياسي. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق سلام ووئام دائمين في البلد.

جيم - التطورات في ولاية راخين

٤٨ - تشارك ميانمار كل المشاركة المجتمعَ الدولي في القلق الذي أعرب عنه بشأن العنف الطائفي الذي اندلع منذ أكثر من ثلاثة أعوام بسبب جريمة وحشية. وقد وقع ذلك الحادث المأساوي في مرحلة مبكرة من تحول ديمقراطي سريع. وتسببت الاشتباكات في خسائر في الأرواح وتشريد السكان من كلتا الطائفتين. وفي واقع الأمر، فإنه من المؤسف أن الحادث قد وقع بين طائفتين لديهما تاريخ طويل من التعايش السلمي. وفي مجمل الأحوال، فإن المسألة لا تُعد استهدافاً لدين أو عرق معين بالطريقة المضللة التي تعرضها وسائط الإعلام. ولانعدام الثقة بين الطائفتين أيضاً بعض الجذور في الهجرة غير الشرعية عبر الحدود. وفيما يتعلق بمسألة الجنسية، فإن الأشخاص الذين يستوفون المعايير المحددة في قانون الجنسية الميانمارية لعام ١٩٨٢ قد مُنحوا الجنسية بمجرد تقديم طلباتهم في هذا الشأن. ولكن لا يوجد هناك سبب أو تبرير لأن تدعي مجموعة من الأشخاص أنها مجموعة عرقية وطنية، وذلك ببساطة لأنها لم تكن موجودة يوماً في تاريخ البلد. وهذا هو لب المسألة المحيطة بالتوتر الطائفي في ولاية راخين.

شيوع السلام والاستقرار منذ عام ٢٠١٢

٤٩ - تُعد الحالة في راخين مسألة حساسة ومعقدة ومتعددة الأوجه. وثمة حاجة إلى استيعاب التاريخ المعقد بين الطائفتين من أجل التوصل إلى نقد منصف وموضوعي للحالة. ونظراً إلى أنها مسألة معقدة، فإن التوتر الطائفي لا يمكن حلّه بين عشية وضحاها. ولكن من المهم ملاحظة أن العنف الطائفي لم يتكرر منذ عام ٢٠١٢. فقد عاد السلام والاستقرار إلى ولاية راخين.

٥٠ - وتبذل الحكومة كل جهد من أجل توفير الأمن والغذاء وخدمات الرعاية الصحية يومياً للأشخاص الذين يعيشون في مآوى مؤقتة، من خلال إنشاء مركز لتنسيق الإغاثة. وأُتيحت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ٢٠ منظمة دولية. وترحب الحكومة بكل مساعدة تُقدم إلى الطائفتين على السواء. ومع ذلك، يُبلَّغ على نطاق واسع عن ظروف عيش الأشخاص المشردين في مخيمات الإغاثة بأنها ضعيفة وغير مرضية. وهناك أيضاً العديد من الأسر الفقيرة المنتمية إلى ولاية راخين الذين يعيشون في حالة مزرية مماثلة، ذلك أن راخين هي ثاني أفقر ولاية في ميانمار. وعموماً، فإن الحالة في ولاية راخين ما هي

إلا نتاج الفقر وتخلف النمو. ولا علاقة لذلك بالسعي إلى التضييق على معيشة الأشخاص المشردين. ولا شك أن التنمية الشاملة للجميع وتحسين التعليم هما عنصران رئيسيان في حل المشكلة على الأجل الطويل.

٥١ - ولمعالجة الأسباب الجذرية لتخلف النمو في ولاية راخين، شرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع للتنمية ومناطق صناعية، تشمل المنطقة الصناعية في بوناكيون، ومنطقة ياتاي تاونغ للزراعة والثروة الحيوانية، ومشروع النقل النهري المتكامل عبر نهر كيلانتان، والمنطقة التراثية مراوك أُو، ومشاريع منطقة الفنادق. وستُسهم هذه المشاريع في إيجاد فرص العمل للسكان من كلتا الطائفتين. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت الحكومة مؤخراً في توفير الكهرباء في جميع أنحاء ولاية راخين، مما سيتيح تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيها. فالاستقرار والتنمية فقط كفيلان بتحقيق الوئام بين الطائفتين.

نقل المشردين وإعادة إدماجهم بطريقة تدريجية ومتزايدة

٥٢ - تُعد إعادة الإدماج من بين السبل الأساسية الكفيلة بمعالجة الحالة في ولاية راخين. لذلك، شرعت حكومة الولاية في جهود إعادة توطين سكان مخيمات الإغاثة إلى جانب تنفيذ مشاريع التنمية. ويتواصل برنامج إعادة التوطين بسلاسة من خلال المشاورات والتعاون الوثيقين مع المجتمعات المحلية. ويُمول برنامج إعادة التوطين من الصندوق الخاص للرئيس. وفي عام ٢٠١٥، أُعيد خلال التوطين ما مجموعه ٠٠٠ ٢ من الأسر المعيشية في أماكن عيشهم الأصلية أو في أماكن جديدة، من أصل ٠٠٠ ٥ أسرة معيشية سيجري إعادة توطينها في المرحلة الأولى. وسيؤدي ذلك تدريجياً إلى إغلاق جميع مخيمات المشردين.

٥٣ - وخلال هذه العملية، سعت الحكومة أيضاً إلى طلب المساعدة الدولية. وقد قدم كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالة التركية للتعاون الدولي المساعدة والتعاون إلى حكومة ولاية راخين من أجل تشييد منازل جديدة. وأصبحت المدارس الجديدة، الممولة من حكومتي الهند وأندونيسيا، قيد التشغيل بالفعل لصالح كلتا الطائفتين في ولاية راخين. وتقدم جهات عديدة من بينها حكومتا الصين وتايلند والاتحاد الأوروبي أيضاً أشكالاً مختلفة من المساعدة في إطار تلك الجهود.

استعادة الوئام

٥٤ - في بلدتي بوثيدونغ ومانغداو، أصبحت الطائفتان الآن منخرطتين في أنشطة التجارة والأعمال القائمة بين المجتمعات المحلية. وأصبح الأطفال من الطائفتين يختلطون في نفس المدارس. ولا يوجد أي تقييد للتنقل في تلك المناطق التي تعلمت فيها الطوائف المختلفة أن

تعيش في وئام. ولا يستمر تواجد قوات الأمن في بعض المناطق إلا بطلب من المجتمعات المحلية أنفسها. ولا تُقيد حرية التنقل هناك بأي شكل من الأشكال، ولكن بعض السكان يفضلون عدم التنقل خوفاً على سلامتهم الشخصية. وتبذل الحكومة كل جهد لكفالة معيشة عادية للسكان ولتعزيز الشعور بالأمن في الحاضر كما في المستقبل.

التحقق من الجنسية

٥٥ - في عام ٢٠١٤، نُفذ مشروع نموذجي في بلدة ميايبون للتحقق من الهوية الوطنية وأسفر عن منح الجنسية لأكثر من ٩٠٠ شخص. وأسهم الترتيب الجديد، المتمثل في الاستعاضة عن بطاقات الهوية المؤقتة (البطاقات البيضاء) ببطاقات التحقق من الهوية الوطنية، في زيادة تيسير عملية التحقق من الهوية الوطنية والمضي قدماً بها. وكل من يرغب في أن يصبح مواطناً من ميانمار يمكنه التقدم بطلب وفق هذا الإجراء. ويُعزى التأخير في عملية التحقق إلى غياب التعاون من جانب حاملي بطاقات الهوية المؤقتة لخشيتهم من التدقيق في هوياتهم أو للضغوط الخارجية. ولا توجد أي صعوبات في منح الجنسية للأشخاص الذين يستوفون المعايير المحددة في قانون الجنسية لعام ١٩٨٢.

تحقيق الوئام بين المجتمعات

٥٦ - بالرغم من الأحداث التي وقعت في ولاية راخين منذ ثلاثة أعوام، تبقى ميانمار بلداً متعدد الأعراق والأديان ذا تاريخ حافل بمختلف المعتقدات التي تعايشت في وئام فيما بينها. وتشاطر ميانمار الشواغل بشأن تنامي انعدام التسامح في أجزاء كثيرة من العالم. وللتصدي للخطابات المفعمة بالكراهية، تشجع كل من الحكومة والمجتمع المدني على الحوار بين الأديان في جميع أنحاء البلد.

٥٧ - وقد أُنشئت مجموعة الصداقة بين الأديان في ميانمار على صعيد الوطن، وتضم ممثلين عن جميع الأديان. وتتألف المجموعة من ١٢٢ منظمة على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات والمناطق والمقاطعات والبلدات. وتعقد هذه المنظمات اجتماعات شهرية وتنشر رسائل السلام والوئام بين الجمهور. كما تقوم بزيارات إلى المواقع الدينية وتقدم المساعدة إلى المحتاجين عند الضرورة. وتؤدي مختلف منظمات المجتمع المدني ووجهاء المجتمعات المحلية والمتطوعون أيضاً دورهم في التقريب بين مختلف المجتمعات المحلية.

سادس عشر - النازحون بالقوارب

٥٨ - يساور ميانمار قلق بالغ بشأن معاناة النازحين بالقوارب والأخطار التي تهدد حياتهم، نتيجة لأنشطة تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر في المنطقة. وفي وقت الأزمة التي تواجه النازحين بالقوارب، يصبح إنقاذ الأرواح هو الأولوية الأولى. لذلك، فإن ميانمار على أتم الاستعداد لإنقاذ أي شخص يعاني في البحر وتوفير المساعدة الإنسانية له. وقد أعربت ميانمار علناً عن آرائها الإنسانية منذ بداية هذه الظاهرة وأعقبتها بإجراءات ملموسة.

٥٩ - ومن هذا المنطلق الإنساني، انضمت ميانمار إلى جهود الإغاثة عندما بدأت أزمة النازحين بالقوارب في أيار/مايو ٢٠١٥. فقد أنقذت البحرية أول قارب في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥ وكان على متنه ٢٠٨ ركاب. ومن بين هؤلاء، جرى التحقق من هوية ٢٠٠ شخص اتضح أنهم مواطنون من بلد مجاور. وبفضل التعاون الودي لبلدهم الأصلي، أعادت ميانمار ١٩١ شخصاً منهم إلى وطنهم، أي ما يمثل ٩٥ في المائة من النازحين بالقوارب الذين جرى إنقاذهم من القارب الأول.

٦٠ - وفي أعقاب هذه الأزمة، أرسلت ميانمار وفداً إلى الاجتماع الخاص بشأن الهجرة غير القانونية في المحيط الهندي الذي نظمته تايلند في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥. وأبرز وفد ميانمار، في جملة أمور، الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر وإلى تيسير الهجرة الآمنة لليد العاملة. وأبرز الوفد أيضاً المعلومات المضللة عن الأرقام والأعداد التي تذكرها بعض الوكالات، والتي كانت بعيدة عن الحقيقة و لم يجرِ التحقق منها. وستواصل ميانمار العمل عن كثب مع جيرانها المباشرين والدول الأعضاء معها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في سياق الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٦١ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، أنقذت ميانمار قارباً آخر كان على متنه ٧٣٤ شخصاً. وكشفت عملية التحقق مرة أخرى أن ٥٤٦ شخصاً منهم مواطنون من بلد مجاور. ويمثل هذا العدد ٧٤ في المائة من إجمالي الأشخاص الذين أُنقذوا. ومن بين هؤلاء، أعيد ٤٦٨ شخصاً إلى بلدهم الأصلي.

٦٢ - ومرة أخرى، في أوائل تموز/يوليه، أنقذت ميانمار ١٠٧ أشخاص كانوا في جزيرة تُدعى ساونغ غاوك، تقع في الجزء الجنوبي من البلد. واتضح أن جميعهم مهاجرون اقتصاديون من بلد مجاور. وخلال آخر عملية للإعادة إلى الوطن، أُعيد ٧٢ شخصاً من تلك المجموعة إلى بلدهم الأصلي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٦٣ - ولا تزال ميانمار تقدم المأوى والطعام وخدمات الرعاية الصحية الضرورية إلى من تبقى من الأشخاص الذين جرى إنقاذهم، وفي نفس الوقت تسعى إلى التعاون الودي مع حكومة البلد المعني. وحتى تاريخه، أعادت ميانمار أكثر من ٧٠٠ شخص إلى وطنهم الأصلي بعد تحقق البلد الأصلي من هوياتهم.

٦٤ - ويشهد عدد النازحين بالقوارب الذين أنقذتهم ميانمار بوضوح أن غالبيتهم لم يكونوا فارين من ميانمار بحثاً عن الحماية الدولية. فمعظم النازحين القوارب، بمن فيهم عدد قليل من سكان ميانمار، هم مهاجرون اقتصاديون يبحثون عن آفاق أفضل أو هم ضحايا لأنشطة الاتجار بالبشر. وقد كشفت التجارب التي رواها الضحايا الذين جرى إنقاذهم عن جرائم شنيعة ترتكبها عصابات الاتجار بالبشر. وبالتالي، فإن الأسباب الجذرية لأزمة النازحين بالقوارب في بحر أندامان لا تعدو أن تكون مشكلة تتعلق بأنشطة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص في المنطقة.

٦٥ - وفي محاولة لاستباق موسم الإبحار بالمراكب الشراعية في المنطقة، اتخذت ميانمار من جانبها تدابير وقائية. وتشمل هذه التدابير تبادل المعلومات الاستخبارية مع جيراننا المباشرين، واتخاذ إجراءات قانونية ضد المهربين المحليين والمهربين عبر الحدود الوطنية، وتنظيم حملات توعية مكثفة في المناطق الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة.

سابع عشر - القوانين الأربعة

٦٦ - أقر البرلمان ''مشاريع قوانين حماية العرق والدين'' التي يشار إليها أيضا في كثير من الأحيان بالقوانين الأربعة، وذلك بعد أن خضعت لدراسة مكثفة في البرلمان. وخلال عملية الصياغة، نُشر النص على نطاق واسع ونُظِرَ على النحو الواجب في تعليقات وآراء جميع الشرائح الاجتماعية وأُدمجت فيه. وقد صاغت الهيئات التشريعية بعناية اللغة المستخدمة في القانون مع النظر بعناية فائقة في التزامات ميانمار بموجب الصكوك الدولية.

٦٧ - وفيما يخص القانون المتعلق بالتحول من دين إلى آخر، لا تُفرض قيود على الأفراد الراغبين في التحول من دين إلى آخر، وتسجيل التحول يتم بشكل طوعي. ولا توجد عقوبة على من لا يرغب في التسجيل. والغرض من مشروع القانون يتمثل فقط في منع عمليات التحول القسري، ويعاقب من يجبر أيًّا كان على تحويل معتقده رغما عنه. وتنص المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره. ولا يتضمن القانون أي نَص يخل بخيار الشخص في اعتناق أي معتقد أو دين.

٦٨ - وفيما يخص القانون المتعلق بزواج المرأة البوذية. في ميانمار، يمارس أتباع مختلف الأديان قانون الزواج العرفي الخاص بكل منهم. وينطبق هذا القانون على البوذيين. ويتمثل الغرض أيضا من القانون المتعلق بزواج المرأة البوذية في منع عمليات التحول القسري لدين المرأة البوذية في ميانمار والمعاقبة عليها.

٦٩ - وفيما يخص القانون المتعلق بالزواج الأحادي لا يحتاج إلى توضيح؛ إذ إنه قانون يشجع الأشخاص المتزوجين على ممارسة الزواج الأحادي. وهذه الممارسة مقبولة ثقافيا وأخلاقيا واجتماعيا في مجتمع ميانمار. والغرض منها أيضا هو حماية حقوق المرأة.

٧٠ - وفيما يخص القانون المتعلق بالسكان، فحتى وإن سُن القانون، فإنه لن ينفذ إلا في مجال محدد يتوجب فيه تطبيق هذا القانون. وللتأكيد مرة أخرى فإن القانون يطبق بشكل طوعي. ولا ينص القانون على أي عقوبة. ويتمثل الغرض من هذا القانون في توفير المساعدة الطبية والتعليم الضروريين فيما يتصل برعاية الصحة الإنجابية في المجالات التي تستدعي العناية.

٧١ - وينفرد كل بلد بخصائصه المميزة له في تاريخه وجذوره الاجتماعية والثقافية. وقد أُعدّت هذه القوانين بصيغتها الحالية وأقرها البرلمان نزولا عند إرادة الشعب الراغب في الحفاظ على القيم والثقافات التقليدية لميانمار، ولا توجد لديه نيَّة للتمييز الديني.

ثامن عشر - الفيضانات الأخيرة

٧٢ - كانت الأضرار التي أحدثتها الفيضانات والانهيالات الأرضية الناجمة عن الأمطار الموسمية الغزيرة التي هطلت في عام ٢٠١٥ أكثر كثافة وانتشارا مما سبّبه إعصار نرجس منذ سبع سنوات. ففي ١٢ ولاية ومنطقة في البلد، لقي أكثر من مائة شخص حتفهم. وأصيب بأضرار ما يزيد مجموعه عن ٠٠٠ ٤٧٦ منزل. وشُرّد أكثر من ١,٦ مليون شخص من منازلهم. كما تضررت ٠٠٠ ٤ مدرسة. ودُمر كلياً نحو ١,٥ مليون أكر من الأراضي الزراعية.

٧٣ - وتعمل حكومة وشعب ميانمار والمجتمعات المدنية في البلد، والبلدان الصديقة البعيدة والقريبة والمجتمع الدولي معاً على مساعدة السكان المتضررين. وحتى تاريخه، أنفقت الحكومة ١٦ بليون كيات للتصدي لحالات الطوارئ والإنعاش المبكر. ومن الواضح أن هذا لا يكفي لإصلاح ما حلّ من خراب. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد في مرحلة الإنعاش في الأجلين المتوسط والطويل. وسوف يوضع إطار للإنعاش يتضمن خطة للإنعاش بهدف النظر في عقد مؤتمر لإعلان التبرعات.

تاسع عشر - الانتخابات

٧٤ - تشكل الانتخابات العامة المقبلة المقرر إجراؤها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ معلما هاما في طريق البلد نحو إرساء الديمقراطية. وستجرى الانتخابات لمجلس الشيوخ ومجلس النواب ولمجالس الولايات والمناطق لفترة السنوات الخمس القادمة. وتستعد حكومة وشعب ميانمار لإجراء هذه الانتخابات بنجاح.

٧٥ - وسيشارك في الانتخابات المقبلة ما مجموعه ٦ ٠٧٤ مرشحا بمن فيهم المرشحون من ٩١ حزبا سياسيا والمرشحون المستقلون. وتعكس هذه المشاركة الواسعة النطاق الثقة والاطمئنان والشمولية في العملية السياسية للبلد. وفيما يلي النقاط الرئيسية للأعمال التحضيرية بشأن بناء القدرات والمتعلقة بالإجراء الفعلي لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة في ميانمار.

ألف - التحضير للانتخابات

٧٦ - أعرب الرئيس ثين سين في عدة مناسبات عن التزامه القاطع بإجراء الانتخابات بشكل شفاف وحر ونزيه. وأعلن القائد الأعلى أيضا استعداده للقبول بنتائج الانتخابات الحرة والنزيهة التي تعكس رغبة الشعب، ووفقا لما تصرح به لجنة انتخابات الاتحاد. ورئيس لجنة الانتخابات والمسؤولون الآخرون ملتزمون أيضا باتباع هذا النهج. وتفضي هذه الالتزامات السياسية الرفيعة المستوى إلى تهيئة بيئة مواتية للانتخابات.

٧٧ - وتتعاون لجنة انتخابات الاتحاد، من أجل بناء قدراتها، مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، والاتحاد الأوروبي، وإدارة الشؤون السياسية من خلال البرنامج القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمنظمة الدولية للإبلاغ عن مسار الديمقراطية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومركز كارتر. وتتلقى لجنة انتخابات الاتحاد المساعدة من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في حوسبة وتحديث قائمة الناخبين.

٧٨ - وبغية تعزيز الشفافية في الانتخابات، وجهت ميانمار الدعوة إلى مراقبين دوليين. وحتى تاريخه، أبرمت لجنة انتخابات الاتحاد مذكرات تفاهم مع مركز كارتر، والاتحاد الأوروبي والشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة من أجل مراقبة الانتخابات. وقد صدرت بالفعل مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات. وبدأ نحو ١٠٠ مراقب من الاتحاد الأوروبي

في الوصول إلى ميانمار. وتيسر ميانمار عملية يتمكن الدبلوماسيون المقيمون من خلالها مراقبة الانتخابات. وحتى تاريخه، قدمت سفارات الولايات المتحدة، وأيرلندا، واليابان، وبنغلاديش، والمملكة المتحدة في يانغون طلبات لمراقبة الانتخابات في مختلف أرجاء ميانمار. ويتم تيسير تلبية تلك الطلبات.

٧٩ - وأوفد مركز كارتر بالفعل ٥٠ شخصا، وأوفد الاتحاد الأوروبي ١٢٠ شخصا، وأوفدت الشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة ٤٠ شخصا، إلى الميدان لمراقبة الإعداد للانتخابات والحملات الانتخابية، إضافة إلى إجرائها الفعلي، ونتائجها.

باء - تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة

٨٠ - بغية تهيئة بيئة مواتية للانتخابات، بدأت مطلع شهر أيلول/سبتمبر الحملات الانتخابية التي تستغرق شهرين، وهي تجري حاليا على قدم وساق دون الإبلاغ عن حدوث أي مشاكل أو حوادث غير متوقعة. وصدرت بالفعل قائمة الناخبين فيما يجري وضع اللمسات النهائية على القائمة الكاملة. وتلتزم الحكومة ولجنة انتخابات الاتحاد التزاما كاملا بكفالة أن تكون الانتخابات شفافة وحرة ونزيهة. وسيدلي جميع المواطنين بمن فيهم المقيمون في الخارج بأصواتهم.

٨١ - وفيما يتعلق بأنشطة الحملات الانتخابية، يمكن لجميع الأحزاب السياسية المشاركة استخدام قنوات البث الحكومية على قدم المساواة. ويُسمح بالمنشورات والتجمعات والبيانات العامة واللوحات الإعلانية، من بين وسائل أخرى. ويمكن للأحزاب السياسية أن تطلق حملتها الانتخابية دون إذن مسبق في مقرها ومكاتبها. ولا يتعين الحصول على تصاريح مسبقة إلا في حال استخدام الأماكن العامة.

٨٢ - ويمكن للمرشحين أن يقوموا بدون قيود بطبع وتوزيع مواد الحملة الانتخابية التي تتضمن آراءهم السياسية وسياساتهم العامة وأنشطتهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تمتثل هذه الأنشطة والمنشورات للقوانين الوطنية النافذة، وأن تحترم حقوق الآخرين وحرياتهم. وثمة توجيهات بألا تنتهك المنشورات القوانين النافذة وألا تلجأ الأحزاب إلى القذف والتشهير والعنف ولا إلى استخدام الدين لأغراض سياسية. وفيما يتعلق بالبث الإذاعي للحملات الانتخابية، يجب ألا تخل المواد الدعائية بالأمن أو سيادة القانون.

٨٣ - تم وضع إطار قانوني موضع النفاذ لمنع الإساءة والإكراه في الانتخابات. إذ تحظر المادة ٣٦٤ من دستور الدولة استغلال الدين لتحقيق أغراض سياسية. وتعاقب المادة ٥٨ (ج) من قانون الانتخابات مَن يحث الآخرين على التصويت أو عدم التصويت

على أسس دينية أو عرقية. واعتمدت جميع الأحزاب السياسية مدونة سلوك للأحزاب السياسية ووافقت عليها. وينص البند ٤-٣-٣ من مدونة قواعد السلوك على عدم جواز إجراء الحملات الانتخابية بطريقة تشجع على الكراهية بين أي مجموعة دينية، أو قبيلة، أو جماعة، أو نوع جنس، أو لغة، أو طائفة.

جيم - أهلية المرشحين

٨٤ - تنص قوانين الانتخابات بشكل واضح على معايير أهلية المرشحين. ويقتضي أحد هذه المعايير أن يكون المرشح ووالداه كلاهما من مواطني ميانمار. وتنطبق هذه المعايير على جميع المرشحين بغض النظر عن انتمائهم السياسي، أو عرقهم، أو نوع جنسهم، أو دينهم. وعلى غرار كثير من البلدان الأخرى، لا يُمنَح حق المشاركة في العملية السياسية وعملية صنع القرار على الصعيد الوطني إلا للمواطنين.

٨٥ - وليس هناك أي تمييز ضد أي مرشح على أساس عقيدته. والزعم بحرمان مرشح على أساس دينه لا يستند إلى أي أساس. فعلى سبيل المثال، يحق للكثير من مقدمي الطلبات المسلمين الذين يستوفون معيار الجنسية والمعايير الأخرى التنافس في الانتخابات البرلمانية لكل منهم. وهناك أيضا عملية استئناف متاحة للمرشحين المحتملين فيما يخص أهليتهم، وقد أعادت لجنة انتخابات الاتحاد بالفعل تسجيل الذين استوفوا تلك المعايير في القوائم.

٨٦ - وفي الماضي، أصدرت الحكومة بطاقات هوية مؤقتة عرفت باسم ''البطاقات البيضاء'' للمقيمين في البلد، ولكن لم يتم التحقق بعدُ من كونهم مواطنين. ومنذ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، استعيض عن البطاقات البيضاء ببطاقات التحقق الوطنية الجديدة بهدف تيسير عملية طلب الجنسية. ويحق لحملة بطاقات التحقق الجديدة تقديم طلبات للحصول على الجنسية. وبما أنه لم يتم التحقق بعد مما إذا كان حملة بطاقات التحقق الجديدة من المواطنين، فلا يحق لهم بطبيعة الحال الاقتراع في الانتخابات وفقا للقواعد الانتخابية.

عشرون - الخاتمة

٨٧ - لن يكون الحوار الحقيقي والتعاون البناء في مجال حقوق الإنسان ممكنين إلا عندما تُحترم وتطبَّق المبادئ المتمثلة في الشمولية والموضوعية واللاانتقائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تجنب ممارسة المعايير المزدوجة والتسييس في قضايا حقوق الإنسان.

٨٨ - ومساعي ميانمار نحو إرساء مجتمع ديمقراطي صادقة وسلمية وتسير في الاتجاه الصحيح. ولا شك في أن تقدما إضافيا كبيرا قد أُحرز خلال السنوات القليلة الماضية.

ولا تزال ميانمار تواجه الكثير من التحديات المعقّدة بوصفها بلدا متعدد الأعراق فيه الكثير من الجماعات الإثنية التي لا تزال تحمل السلاح. وعلى غرار الديمقراطيات الغضة الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية، لم تتغلب ميانمار بعدُ على تلك التحديات التقليدية. ومع ذلك، لا تزال التزامات قادة ميانمار راسخة بالمضي قدما. وتحتاج ميانمار إلى التشجيع المستمر من المجتمع الدولي وإلى فهم ما تواجهه من تحديات معقّدة. ويُعتبر تعامل المجتمع الدولي بشكل موضوعي وبنّاء مع ميانمار عاملا أساسيا في زيادة التعجيل في عملية الإصلاح الديمقراطي في البلد.

٨٩ - ورغم التقدم الهائل في ميانمار وتعاونها المثالي مع الأمم المتحدة من خلال الاستعراض الدوري الشامل والولايات القطرية، فإنها لا تزال تخضع ظلماً لمراقبة عدد من الآليات بما في ذلك المراقبة من جانب الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان، والمساعي الحميدة للأمين العام، ومجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار. وتوجيه الأمم المتحدة الأنظار إلى ميانمار اليوم مبالغ فيه بدون وجه حق. حتى إن بعض البلدان التي يتدنى فيها مستوى سجلاتها في مجال حقوق الإنسان كثيرا عن مستوى سجلات ميانمار لا ترقبها الأنظار بالقدر نفسه.

٩٠ - وميانمار على استعداد للاستمرار في العمل جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري والأمين العام بغية مواصلة النهوض بالسلام والتنمية والديمقراطية دونما حاجة إلى قرار خاص بالبلد أو أعباء إضافية بسبب المزيد من المساعي الحميدة.

٩١ - وعلى نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ (A/70/332 و Corr.1)، فقد حان الوقت لتقييم جدوى استمرار مهمّة المساعي الحميدة، بما في ذلك التقليص التدريجي لولاية المستشار الخاص، والنظر في اتباع سبل اعتيادية أخرى في التعامل مع ميانمار، بعد دخول ميانمار مرحلة حاسمة في طريق انتقالها إلى الديمقراطية في فترة ما بعد الانتخابات.